**قرار لمجلس المنافسة عدد 7/ق/2023 صادر في 23 من جمادى الآخرة 1444 (16 يناير 2023) المتعلق بتولي شركة BANK OF AFRICA SA المراقبة الحصرية لشركة BANK AL-TAMWEEL WA AL-INMA SA عن طريق اقتناء نسبة 43,56% إضافية من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.**

---

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 40.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.67 بتاريخ 30 من ربيع الآخر 1444 (25 نوفمبر 2022) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 7152 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1444 (15 ديسمبر 2022) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 41.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.68 بتاريخ 30 من ربيع الآخر 1444 (25 نوفمبر 2022) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 7152 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1444 (15 ديسمبر 2022) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 23 من جمادى الآخرة 1444 (16 يناير 2023) وبعد تأكد رئيس مجلس المنافسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الدائمة طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 0180/ع.ت.إ/2022 بتاريخ 26 من جمادى الأولى 1444 (21 ديسمبر 2022)، والمتعلق بتولي شركة BANK OF AFRICA SA المراقبة الحصرية لشركة BANK AL-TAMWEEL WA AL-INMA SA عن طريق اقتناء نسبة 43.56% إضافية من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 191/2022 بتاريخ 28 من جمادى الأولى (23 ديسمبر 2022) والقاضي بتعيين السيد أحمد الرملي مقررا في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 9 جمادى الآخرة 1444 (2 يناير 2023) والذي يمنح أجل (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 10 جمادى الآخرة 1444 (3 يناير 2023) ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 20 من جمادى الآخرة 1444 (13 يناير 2023) ؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 23 من جمادى الآخرة 1444 (16 يناير 2023) ؛

وحيث إنه طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12، فإن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع عقد مبرم بين الأطراف بتاريخ 19 ديسمبر 2022 ينص على اقتناء شركة BANK OF AFRICA SA، لنسبة 43,56% إضافية من أسهم رأسمال وحقوق التصويت المرتبطة بها لشركة BANK AL-TAMWEEL WA AL-INMA SA ؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة BANK OF AFRICA SA المراقبة الحصرية لشركة BANK AL-TAMWEEL WA AL-INMA SA عن طريق اقتناء نسبة 43,56% إضافية من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطين من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وهما تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت وكذا سقف رقم المعاملات الإجمالي الوطني، المحددين في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 ؛

وحيث إن الطرفان المعنيان بعملية التركيز هما :

- **الجهة المقتنية** : Bank of Africa (BOA) وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، يوجد مقرها الاجتماعي بالرقم 140، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء (المغرب)، مسجلة بالسجل التجاري رقم 27129. وهي شركة معتمدة كمؤسسة ائتمان بمقتضى قرار وزير المالية والاستثمارات رقم 2348.94 بتاريخ 23 أغسطس 1994 ؛
- **الجهة المستهدفة** : BANK AL-TAMWEEL WA AL-INMA (BTI) وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، يوجد مقرها الاجتماعي بالرقم 157، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء (المغرب)، مسجلة بالسجل التجاري رقم 381.087. هي شركة معتمدة كبنك تشاركي بمقتضى قرار بنك المغرب رقم 69 بتاريخ فاتح أغسطس 2017.

وحيث يتبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الجهة المبلغة، أن مشروع عملية التركيز يهدف إلى تمكين Bank of Africa من تولي المراقبة الحصرية وتسيير المنشأة المستهدفة بصفة مباشرة عبر التأثير في قراراتها وتوجهاتها الاقتصادية والمالية والتجارية ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي، الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة استنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن السوق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق الخدمات والمنتوجات المقدمة من طرف البنوك التشاركية ؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي، ونظرا لخصائص العرض والطلب داخل هذا السوق وخضوعه لضوابط قانونية وتنظيمية، فإن تحديد السوق المعنية يكون على المستوى الوطني ؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي على المنافسة في السوق الوطنية للخدمات والمنتوجات المقدمة من طرف البنوك التشاركية نظرا لعدم وجود أي تداخل ما بين أنشطة الشركتين طرفي عملية التركيز في السوق الوطنية، على اعتبار أن الطرف المقتني لا ينشط داخل السوق المعنية باستثناء المساهمة التي كان يتوفر عليها قبل إنجاز العملية في الشركة المستهدفة. علاوة على أن حصة السوق التي تمتلكها الشركة المستهدفة والتي تتراوح ما بين [0% إلى 5%] في السوق المعنية تبقى ضعيفة، وبالتالي فإن بنية السوق المعنية لن تعرف أي تغيير على إثر إنجاز العملية ؛

وحيث إنه انطلاقا مما سبق واستنادا للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، خلص التحقيق إلى أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في السوق الوطنية للخدمات والمنتوجات المقدمة من طرف البنوك التشاركية أو في جزء مهم منها،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 0180/ع.ت.إ/2022 بتاريخ 26 من جمادى الأولى 1444 (21 ديسمبر 2022)، يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة BANK OF AFRICA SA المراقبة الحصرية لشركة BANK AL-TAMWEEL WA AL-INMA SA عن طريق اقتناء نسبة 43.56% إضافية من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقدة بتاريخ 23 من جمادى الآخرة 1444 (16 يناير 2023) طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، بحضور السيد أحمد رحو رئيساً للجلسة، والسيدة جيهان بنيوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

جيهان بنيوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.